

بيان صحفي
١٨ يونيو ٢٠٠٩

قرر البنك المركزي المصري تخفيض سعر عائد الإيداع لليلة واحدة بواقع ٠,٥% ليصبح ٩% سنويا كما قرر تخفيض سعر الائتمان والخصم بواقع ٠,٥% ليصبح ٩%.

قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري في اجتماعها يوم الخميس الموافق ١٨ يونيو ٢٠٠٩ تخفيض سعري عائد الإيداع و الإقراض لليلة واحدة لديه ٠,٥% ليصبح ٩% للإيداع و ١٠,٥% للإقراض سنويا.

استمر معدل التضخم وفقا للرقم القياسي العام لأسعار المستهلكين في الانخفاض ليصل إلي ١٠,٥% في مايو ٢٠٠٩ مقابل ١١,٧% في أبريل ٢٠٠٩ ليسجل بذلك تراجعا تراكميا مقداره ١٣,٤% نقطة مئوية من ذروته في أغسطس ٢٠٠٨ وجاء ذلك نتيجة التراجع في معدل تضخم الغذاء محليا، الذي انخفض من ٣١% في أغسطس ٢٠٠٨ إلي ١٢,٥% في مايو ٢٠٠٩.

وفي ذات الوقت، فقد استمرت الأزمة المالية العالمية في التأثير علي معدلات نمو الاقتصاد المحلي مما أدى إلي انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلي ٤,٣% في الربع الثالث من عام ٢٠٠٨/٢٠٠٩ مقابل ٧,١% في عام ٢٠٠٧/٢٠٠٨، وتشير التوقعات المستقبلية إلي أنه علي الرغم من توافر مؤشرات مبدئية قد تشير إلي انتهاء أسوء مراحل الأزمة العالمية فإن التحسن في الاقتصاد العالمي من المتوقع أن يكون بطيئا وتدرجيا في عام ٢٠١٠.

وبناء علي ما تقدم فان تقدير لجنة السياسة النقدية للمخاطر المحيطة بتوقعات النمو والتضخم في الأجل المتوسط لم يتغير في ضوء استمرار مخاطر تراجع معدل النمو المحلي مع انخفاض ضغوط الطلب التضخمية.

وسوف تستمر لجنة السياسة النقدية في اتخاذ الإجراءات اللازمة لاحتواء التأثيرات السلبية في الاقتصاد المحلي الناجمة عن الأزمة الاقتصادية العالمية، مع مراعاة ألا يتعارض ذلك مع استقرار الأسعار

الدكتورة/ رانيا المشاط

وكيل المحافظ المساعد - وحدة السياسة النقدية

ت: ٢٧٧٠١٣١٥

بريد إلكتروني: monetary.policy@cbe.org.eg